مباحثات المياه العراقية السورية .. الصراع السياسي وفرص النجاح
١٩٦٢-١٩٧٥

م.م.أسعد خلف زاير الكعبي
أ.د نجاة عبد الكريم عبد السادة
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/١٢
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٩/٢٩

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة العلاقات العراقية السورية في إطار مباحثات المياه الثنائية بين العراق وسوريا التي بدأت عام ١٩٦٢، وانعكاس الخلافات السياسية بين الطرفين على فرص الوصول إلى اتفاق بينهم، فعلى الرغم من طبيعة العلاقات والصلات التاريخية التي تربط البلدين، إلا أن الخلافات السياسية بين حكومتي البلدين حالت دون توصل الطرفين إلى قسمة عادلة لمياه نهر الفرات، وتحولها إلى ازمه وصلت إلى حد التهديد باستعمال السلاح بعد مباحثات طويلة دامت اثني عشر عاما، الأمر الذي مثل نقطة ضعف على البلدين استثمرتها تركيا لابتزازهم سياسيا واقتصاديا.

The Iraqi-Syrian water negotiations
Political Conflict and chances of success 1962_1975

Assist lect. Asaad Khalaf Alkaabi
Prof. Dr. Najat abdu alakareem abdu alsada
University of Basra - College of Arts

Abstract

The research aims to study the Iraqi _ Syrian relations in the field of water bilaterod negotiations, which started at 1962, and the relations of the political disagreement on chance for the normalization of these relations, in spite of the nature of relations and historical bonds between the two countries.

The bilateral disagreements between the two governments inhibits the solution for feir dividing of Euphrates river water ، which lead to crisis when the two countries reach the edge of war after a long discussion for twelve years, and cause appoint of weakness between Iraq and Syria Inrested by turkey for blackmail them .

المقدمة

تعد مسألة قسمة المياه في حوضي دجلة والفرات من جذور القضايا العالقة بين العراق ودول جواره الاقليمي منذ تفكيك الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية وقيام دول جديدة تمثلت في جمهورية تركيا التي اختصت بالمنابع والمجاري العليا للنهرين، وسوريا التي حظيت بالمجرى الأوسط لنهر الفرات، في حين بقي المجرى الأسفل للنهرين (وهو الجزء الأكبر) ضمن الأراضي العراقية، وعندما تغيرت صفة النهرين وأصبحا نهرين دوليين بعدما كانا نهرين وطنيين، لم يعد استغلال مياه النهرين من اختصاص دولة واحدة وإنما من قبل الدول الثلاثة.

سعت تركيا ولازالت تسعى إلى استخدام ورقة المياه سلاحاً سياسياً تهدف من خلاله الضغط على سوريا والعراق لتحقيق مكاسب سيادية منها، انتزاع اعتراف سوري رسمي بالتنازل عن لواء الاسكندرونة السليب من قبل تركيا وقد تحقق ذلك لتركيا في عام ١٩٣٩، أو الحصول من العراق على أفضلية في التبادل التجاري والاقتصادي مع ضمان إمدادات النفط بشروط دفع ميسرة (مبادلة النفط بالمياه) تبعاً لرؤية الساسة الأتراك في عام ١٩٦٨، فضلاً عن قضايا أخرى كانت تركيا تضغط بها على سوريا والعراق ومنها قضية الأكراد والتركمان في سوريا والعراق.

أما بخصوص سوريا فكان هذا البلد يعاني ما يعانيه العراق من شحة في المياه باعتبارها (دولة ممر)، ولم تظهر مشكلات منها ألا بعد شروع تركيا (دولة المنبع) في وضع خططها لاستغلال مياه نهر الفرات من خلال الشروع في بناء سد كيبان إذ بدأت سوريا في هذه الأثناء بناء سد الطبقة عام ١٩٦٧.

على هذا الأساس سعى العراق إلى أجراء مباحثات ثنائية مع سوريا تم من خلالها تبادل المعلومات عن المشاريع القائمة والمشاريع قيد التنفيذ والمشاريع المخطط لها في حوض نهر الفرات في البلدين، وقد أولى العراق أهمية كبيرة لموضوع الحقوق المكتسبة واخذ يطالب بتزويده على الحدود السورية العراقية بكمية ثابتة من المياه من أصل الوارد المائي غير الثابت على الحدود السورية التركية كونه يقع في منطقة قليلة المطر وشبه جافة ، في حين ترى سوريا أن قسمة المياه بين البلدين تكون على أساس النسبة المئوية من واردات نهر الفرات على الحدود السورية التركية وهذا ما يؤدي إلى فقد كمية كبيرة من حصة العراق المائية بواسطة التبخر.

وكان للخلاف السياسي والصراع على السلطة الأثر الكبير في الحيلولة دون توصل البلدين إلى قسمة عادلة بينهما في مياه نهر الفرات، الأمر الذي شكل نقطة ضعف اتخذتها تركيا للضغط على البلدين حيثما تشاء.

وللإحاطة بموضوع المباحثات الثنائية بين العراق وسوريا في موضوعة المياه يمكن تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: جذور العلاقات العراقية السورية في إطار المياه ١٩٢٠-١٩٥٨

يعتبر نهر الفرات العمود الفقري للحياة في سوريا، فضلاً عن محاولة سوريا للإفادة من نهر دجلة بعد أن أصبح نهر الخابور يمثل الحدود الفاصلة بين العراق وسوريا [١]، ولشدة انحدار نهر دجلة والكوارث التي كان يسببها أثناء الفيضان الربيعي، فقد أطلق عليه بالعامية السورية تسمية (النهر المجنون) [٢].

في الوقت نفسه مثلت معاهدة سان ريمو عام ١٩٢٠، أول معاهدة لتنظيم المياه بين الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) من جانب وتركيا من جانب أخر، وقد عقدتها الدول المنتدبة للعراق وسوريا (بريطانيا وفرنسا)، وأصبحت هذه المعاهدة ملزمة للعراق وسوريا حسب قواعد التوارث الدولي [٣].

كما أكدت معاهدة لوزان الثانية في تموز عام ١٩٢٣[٤]، بين الدول نفسها على وجوب المحافظة على الحقوق المكتسبة لكلٍ من دول الحوض ومنها العراق وسوريا كما سبق ذكره [٥].

في السياق نفسه تناولت اتفاقية حلب في الثالث من آذار ١٩٣٠، هذه العلاقة في ضوء معاهدة لوزان بشأن ترسيم الحدود عند مجرى نهر دجلة بين العراق وتركيا وسوريا، إذ نص الاتفاق على وضع قواعد لاستغلال مياه النهرين، جاء فيها ضمناً اعتراف تركيا بأن نهر دجلة يعد نهرا دولياً حدودياً فاصلاً لمسافة أربعة وأربعون كيلومتر بين تركيا وسوريا ومنذ ذلك الوقت طالبت سوريا بحقها في مياه نهر دجلة [٦].

ذكرت بعض المصادر العراقية أن سوريا منحت في شباط ١٩٣١ امتياز إلى شركة فرنسية للقيام بأعمال إسكان حول ضفتي نهر الفرات على الأراضي السورية وإجراء الفحص على حالة النهر تمهيداً لتنفيذ مشاريع إرواءيه عليه، وأن هذا المشروع سيحتاج إلى كميات كبيرة من المياه قد تصل إلى (٥٠٠) م٣/ثا، وقد نبهت الحكومة العراقية أن على الحكومة السورية أن تتشاور مع العراق من أجل تشكيل لجنة مشتركة لفحص ودراسة الموضوع بغية عدم التأثير على الأراضي العراقية وحقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات حسب المعاهدات آنفة الذكر [٧].

إذ بدأ التعاون في حوضي دجلة والفرات بين الدول العربية وتركيا في عام ١٩٤٦ عندما وافق كل من العراق وتركيا على مراقبة الأنهار وأدارتها بصورة مشتركة، بعد ذلك عقدت اجتماعات ثلاثية بين الدول الثلاثة [٨].

كما عملت سوريا في نهاية أربعينيات القرن الماضي وتحديداً في عام ١٩٤٨ على إنشاء سد الطبقة على نهر الفرات عند مضيق يوسف باشا بين مدينتي الرقة وطرابلس لإرواء مساحة

تقدر بخمس وأربعين ألف هكتار بواسطة الجداول، يستوعب هذا الخزان مليون وأربعمائة ألف متر مكعب من المياه، يساعد هذا السد على توليد الطاقة كهربائية [٩].

وعلى الرغم من العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وما تضمنته معاهدات سان ريمو , ولوزان الثانية , واتفاقية حلب فأن سوريا مضت في إقامة المشاريع على نهر الفرات دون أخذ مصالح العراق المشروعة في مياه النهر بنظر الاعتبار، وبالرغم من أن الدراسات التي قامت بها الشركات الأجنبية على النهر أكدت على حقوق العراق فيه، إذ نبهت شركة Alexander Jeep، الإنكليزية (الشركة الاستشارية للحكومة العراقية) التي كلفت بدراسة السد في عام ١٩٤٨، إلى ضرورة عدم التأثير على حصة العراق في مياه الفرات عند بناء منشأت تحويل على النهر [١٠].

كما تأثرت المشاكل الحدودية بطبيعة العلاقات السياسية بين البلدين فخلال العهد الملكي كانت العلاقات متوترة في كثير من الأحيان بسبب التجاوزات العشائرية للحدود والمنازعات الحدودية حول الأراضي الزراعية والمياه، وقد شهد أواخر هذا العهد إغلاق الحدود بين البلدين، ولكن هذه الأوضاع تغيرت بصورة مباشرة بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ في العراق، إذ في الثاني والعشرين من نفس الشهر فتحت الحدود وبودلت الزيارات وسادت العلاقات الطيبة بين البلدين [١١].

بدأت مشكلة نهر الفرات في العراق منذ أن بدأ تفكير سوريا بإقامة سد الطبقة على نهر الفرات وأثر ذلك السد على كمية المياه الواصلة إلى العراق وانعكاسها على حياة السكان والزراعة في حوض النهر، إذ قامت بعثة سوفيتية في عام ١٩٥٨، بإجراء دراسة لإقامة سد الطبقة على نهر الفرات لإحياء الأراضي الزراعية المحيطة بالنهر وتوليد الطاقة الكهربائية [١٢].

منذ ذلك الوقت قدمت وزارة الخارجية العراقية عدة مذكرات إلى وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ومفاتحتها في إجراء محادثات حول تثبيت حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات[١٣]، إلا أن الجمهورية العربية المتحدة التزمت الصمت حيال ذلك [١٤].

بعد أن علمت الحكومة العراقية من خلال تقرير بعثة الخبراء السوفييت لإنشاء سد الفرات والأضرار التي ستلحق بالعراق من جرائه، وإهمال حكومة الجمهورية العربية المتحدة في الرد على مذكرات الحكومة العراقية في هذا الشأن، هدد الرئيس عبد الكريم قاسم بقصف السد المذكور الذي أحيل إنشائه إلى شركات من المانيا الغربية، وأعرب عن ذلك في تصريح مفاده أن

المشروع السوري لا يتم إلا بموافقة الحكومة العراقية بعد تأمين حصة العراق المائية كاملة، كما طلب من الجهات العراقية الإسراع في إنجاز مشروع سد حديثة لخزن المياه قبل إنهاء السد السوري[١٥].

ثانيا: مباحثات المياه بين العراق وسوريا (١٩٦٢ _١٩٧٣)

بعد تصريح خبير الري العراقي أحمد سوسة في الخامس والعشرين من آب عام ١٩٦١، بأن سد أعالي الفرات في سوريا سيلحق ضرراً بليغاً في العراق، والذي ابدى استغرابه من إنجاز سوريا لهذا المشروع دون أشعار الحكومة العراقية كون العراق هو الشريك الأول لسوريا في نهر الفرات ولهُ الأسبقية في معظم مياهه، وأن السد سيتحكم بمصير عشرات الألاف من سكان العراق ويلحق بهم الضرر الكبير [١٦].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

على أساس ذلك بادر العراق بدعوة سوريا وتركيا إلى عقد اجتماع لبحث موضوع توزيع مياه نهر الفرات بين الدول الثلاث، وقد اتفقت الحكومة السورية والحكومة العراقية على حفظ مصالح الطرفين في مياه النهر [١٧]، وبالفعل تم اجراء محادثات بين الحكومتين العراقية والسورية حول تنظيم الاستفادة المشتركة من نهر الفرات [١٨].

في الرابع والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢، بدأت المحادثات الثنائية بين الوفدين العراقي والسوري في دمشق بخصوص المياه المشتركة في نهر الفرات، وقد ترأس الوفد العراقي محمود حسن جمعة مفتش الري العام، وترأس الوفد السوري صبحي مظلوم الأمين العام لوزارة التخطيط[١٩].

قدم الوفد العراقي جملة من المقترحات [٢٠]، وكان الجانب العراقي مدركاً للمخاطر والآثار التي ستصيب العراق جراء المشاريع المائية التي ستقام على نهر الفرات، إلا أنه لم يتخذ الاحتياط المطلوب وقتها بأنشاء السدود والخزانات الكبيرة لتحقيق الأمن المائي، لكن العراق أقترح تأليف لجنة فنية مشتركة بين الأطراف الثلاثة، وبهذا يعد العراق أول من اقترح تأليف تلك اللجنة في إطار التعاون المشترك [٢١].

أيد الجانب السوري اقتراح العراق فيما يتعلق بتشكيل لجنة مشتركة لإعداد مشروع الاتفاقية، بالإضافة إلى إمكانية اشتراك البلدين في إنشاء مشروعات التخزين وكيفية توزيع الفوائد الناجمة عنها بينهم، وأقترح الجانب السوري ترك موضوع الحق المكتسب بكامله إلى اللجنة المقترح تشكيلها مع ضرورة التمييز بين ما يستخدم حالياً من المياه وما تتطلبه الأراضي المروية بصورة فعلية [٢٢].

في السابع والعشرين من أيلول من العام نفسه أستقبل ناظم القدسي رئيس الجمهورية السورية أعضاء الوفدين العراقي والسوري وطلب منهم[٢٣] ((أن لا يعتبروا أنفسهم مفاوضين عن بلدين مختلفين وإنما معالجين لقضية مشتركة لشعب عربي واحد)) [٢٤]، وفي السياق نفسه اجتمع معروف الدواليبي رئيس الحكومة السورية بالوفدين العراقي والسوري، كما قدم عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة العراقية نصائح مماثلة للوفدين، وقد استند الوفدين على التوجيهات المباشرة للقيادات السياسية للبلدين، لذا جاء على لسان رئيس الوفد السوري أن المباحثات تسير في جو مفعم بالأخوة والتفاهم، وفي التاسع من تشرين الأول من العام ١٩٦٢ انتهت المفاوضات برفع التوصيات إلى حكومتي البلدين[٢٥].

مما تقدم يمكن القول إن تسليم القيادة السياسية العراقية والسورية زمام أمور شعبيهم بذمة اللجنة الفنية المشتركة، وترك موضوع الحقوق المكتسبة في مياه الفرات للعراق وسوريا بكامله إلى الكوادر الفنية كان خطأ فادحاً تنصلت فيه القيادات السياسية للبلدين العربيين آنذاك عن مسؤوليتيهما الوطنية، وتعاملت مع ذلك الحدث المهم بكثير من الطيبة والعفوية وحسن الظن، كانت نتائج خطأ ذلك القرار التباعد والجفاء وسوء الظن بين البلدين، ومحاربة الأخ لأخيه بسلاح المياه فضلاً عن احتدام الأمور بين أبناء الأمة ووصولها حد النزاع المسلح.

إلا أن العلاقات بين البلدين تعكرت بصورة مفاجئة وذلك بعد قيام وزير الخارجية العراقي هاشم جواد بتوجيه عتب إلى الحكومة السورية، كونها أرسلت وفداً إلى تركيا لبحث إمكانية إنشاء

مشاريع أروائية على نهر الفرات دون إشراك العراق، وقد أبلغ السفير السوري في بغداد فهمي سلطان، إن استمرار الحكومة السورية على بهذا المسير يجعلها محل عدم ثقة أمام الحكومة العراقية، على أساس ذلك استدعت الحكومة السورية السفير العراقي لديها وأعلمته احتجاجها ورفضها لتصرف الحكومة العراقية، وقد أنهي هذا الأشكال بعد تقديم وزير الخارجية العراقي اعتذارهُ الرسمي لسوريا[٢٦].

ثم تبع ذلك اجتماع آخر في دمشق في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٣، أقترح العراق تخصيص (١٨) مليار /م٣ من مياه الفرات وفق طرق الري المستخدمة آنذاك، لكن سوريا تحفظت على ذلك [٢٧].

وبعد ثلاثة أيام من المحادثات، أعلن الوفدان العراقي والسوري أن المحادثات تمت بنجاح، وفي السابع والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه أعلنت وزارة الخارجية العراقية عن وضع مسودة اتفاقية لاستثمار مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا [٢٨].

ولأهمية موضوع مياه الفرات وتنظيم استثمارها في العراق وسوريا أقر مجلس الوزراء العراقي في التاسع والعشرين من نيسان عام 1963، مقترحات وضعتها وزارة التخطيط لمناقشتها مع سوريا وتركيا، وأوعز المجلس إلى وزير التخطيط لتلبية الدعوة الموجهة له لزيارة سوريا والتباحث مع المسؤولين السوريين في مجال التعاون بين أجهزة التخطيط في البلدين، وأقر المجلس مشروع إتفاقية لتنظيم استثمار مياه الفرات بين العراق وسوريا، وقد وصل الوفد إلى دمشق في الثالث من تموز من العام نفسه، إلا أن الاجتماع لم يتوصل إلى نتيجة بعد رفض الجانب السوري إطلاع الوفد العراقي على التقارير الفنية المتعلقة بسد الطبقة[٢٩].

بعد تسنم الرئيس العراقي عبد الرحمن محمد عارف مهام رئاسة الجمهورية العراقية في السادس عشر من نيسان عام ١٩٦٦، تحسنت العلاقات العراقية السورية وقد قامت الحكومة السورية في الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩٦٦، بعقد بروتوكول مع الاتحاد السوفيتي لإنشاء المرحلة الأولى من سد الفرات (سد الطبقة) على بعد (١٨٩) كم من الحدود التركية، والغرض منه توليد الطاقة الكهربائية والتوسع الزراعي، ولدرء أخطار الفيضان، والحكومتان السورية والتركية بقيامهما بإنجاز مشاريعهما على نهر الفرات تنتهكان أحكام القانون الدولي المنظمة لاستثمار المياه المشتركة بين الدول مستغلين موقعهما الجغرافي على حوض النهر، إذ تحتلان أعالي الحوض، في حين يحتل العراق الموقع الأدنى منه، وعلى الرغم من تأثير هذه المشاريع

على حصة العراق من مياه النهر من الناحيتين النوعية والكمية، إلا أنهما مستمران في تنفيذ مشاريع الري وتوليد الطاقة دون الاهتمام بمعاناة العراق [٣٠].

وقد بادرت وزارة الخارجية السورية عبر تصريحها لوكالة الأنباء العراقية الذي جاء فيه ان حكومة الجمهورية العربية السورية كانت قد طلبت استئناف المباحثات الخاصة بشأن مياه نهر الفرات، فوافقت الحكومة العراقية على طلبها، إذ وصل إلى بغداد في السادس والعشرين من أيار عام ١٩٦٦، وفد سوري ضم عدد من المهندسين والدبلوماسيين لإجراء المباحثات [٣١].

في الثامن والعشرين من شهر أيار من العام نفسه، عقد اجتماع ثنائي بين الوفدين السوري والعراقي في بغداد، وقد أكد الوفد العراقي على وجوب احترام الحقوق المكتسبة والاستعمالات الحالية للمياه في حوض الفرات في كل من العراق وسوريا [٣٢].

كما أبدى الوفد العراقي استعداده للمشاركة في سد نفقات بناء سد الطبقة على شرط تأمين حقوقه المائية، بينما طلب السوريون إدخال دراسة نهر دجلة ضمن المفاوضات الجارية بينهم، إلا أن الوفد العراقي المفاوض رفض الطلب السوري معتبراً أن المفاوضات، الجارية خصصت فقط لبحث مسألة تنظيم مياه نهر الفرات، في الوقت نفسه رفض الوفد السوري مسألة التقسيم النسبي لمياه نهر الفرات التي طرحها العراق، وقد أعترض الوفد العراقي على ذلك، وبهذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بين العراق وسوريا وختمت بالفشل [٣٣].

كما عقد اجتماع ثنائي عراقي سوري في السادس عشر من كانون الأول عام ١٩٦٧، في بغداد ضمن مباحثات استثمار مياه نهر الفرات[٣٤]، وقد اتفق الوفدان على وضع جدول أعمال موحد وتبادلا وجهات النظر حول الأسس التي تقدم بها كل جانب، وقد تضمن الجدول المذكور إضافة إلى الأسس، تعيين الطرق الواجب إتباعها لتحديد الحقوق المكتسبة لكل بلد، إلا أن الوفد السوري حاول تقليل حصة العراق من المياه، إذ رفض إدخال الأراضي الزراعية القليلة الإنتاج وجميع الحصص المائية الأخرى مثل مشاريع الفلاحة وتربية الأسماك والحيوانات وغير ذلك، ووافق فقط على الحصص المخصصة لمشاريع الري ومياه الشرب والأغراض الصناعية[٣٥].

في الوقت نفسه أصر الوفد السوري على ضرورة الرجوع إلى الدراسات والتقارير والسجلات والمسوحات وما إلى ذلك قبل وضع الأسس والمبادئ العامة للحقوق المكتسبة [٣٦].

أما الاجتماع الثنائي العراقي السوري الثالث فقد عقد في دمشق في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٦٧، واستغرق الاجتماع (١٥) جلسة [٣٧]، قدم الوفد السور الذي كان برئاسة نور الدين الرفاعي[٣٨]، أسس ثابتة لاحتساب الاحتياجات المائية، وبعد إطلاع الوفد العراقي على الأسس السورية المقترحة، وافق العراق على بعضها واعترض على البعض الآخر[٣٩].

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوفد العراقي المفاوض باقر كاشف الغطاء مدير الري العام[٤٠]، علق على طروحات الوفد السوري بالقول: ((إن المشاريع التي تنوي سوريا القيام بها سوف تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على صميم حياة الشعب العراقي وكيانه ومستقبله الاقتصادي، حيث أن كميات المياه المخصصة لهذه المشاريع يمكن أن تستهلك حوالي٤٠% من مياه نهر الفرات في الأعوام الاعتيادية، وكامل المياه تقريباً في أعوام شحتها وبذلك لم يتوصل الطرفان إلى أتفاق يضمن مصالحهم [٤١].

بعد ذلك استؤنفت المفاوضات العراقية السورية بخصوص حقوق البلدين في نهر الفرات في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٦٧، في بغداد، وكانت استكمالا للمفاوضات المنتهية في دمشق[٤٢]، بعد أن قدمت الحكومة العراقية دعوة إلى الحكومة السورية دعت فيها الأخيرة بإرسال وفد سوري يخول بكافة الصلاحيات الضرورية لغرض التوصل إلى اتفاق معها، وكان الوفد السوري مكون من نور الدين الرفاعي رئيساً، وعضوية كل من إبراهيم فرهود المدير العام لمؤسسة مشروع الفرات، ومحمد زكريا إسماعيل مدير الدائرة الاقتصادية والاجتماعية في مؤسسة الفرات، ومحمد عبارة المدير العام للشؤون الفنية في مشروع الفرات، وإبراهيم نوما ومحمد رضوان مهندسا المشروع، وكان في استقبالهم باقر كاشف الغطاء المدير العام للري وبهاء الدين النقار سفير الجمهورية العربية السورية في بغداد وعدداً من موظفي وزارتي الخارجية والإصلاح الزراعي العراقية[٤٣].

كما استقبل وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ووزير الخارجية العراقي وكالة إسماعيل خيرالله[٤٤] في مكتبه الرسمي في وزارة الخارجية أعضاء الوفدين السوري والعراقي، إذ قال رئيس الوفد السوري نور الدين الرفاعي ((كلنا أمل في التوصل إلى اتفاق كامل في المباحثات))، وقد زار الوفد السوري لواء البصرة، ثم زار مشروع الثرثار في سامراء، بعدها زار آثار مدينة الحلة ومشاريع الري فيها، وفي الحادي عشر من الشهر نفسه، بدأت المفاوضات بين الجانبين في مبنى المجلس الوطني، إلا أن الجانب السوري عرض أسلوباً جديداً في مفاوضاته حينما قام

بإلغاء جميع الأسس التي قدمها في اجتماع دمشق السابق وتم الاتفاق عليها في مباحثاتهما السابقة[٤٥].

إذ ترك الوفد السوري في هذا الاجتماع مناقشة حقوق العراق المكتسبة وتمسك بالبيان الصحفي الذي صدر أثر زيارة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف السابقة الى سوريا [٤٦]، وطرح جدولاً جديداً للعمل تضمن النقاط التالية [٤٧]:

- تحديد النسبة التي بموجبها تجري قسمة مياه النهر بين الدولتين.
- المباحثات المشتركة مع تركيا.
- تشكيل لجنة فنية لوضع مشروع اتفاقية تنفيذية.

أما الوفد العراقي من جانبه فقد رفض المقترح الجديد، وأكد أنه لا حاجة لتبديل جدول الأعمال الذي طرح في دمشق لإنه مبني على أسس علمية وفنية تصلح لتحديد حقوق المشاريع القائمة وتوزيع الفائض من المياه وتعيين النسب المقترحة والتي ستسهل على الجانبين العراقي والسوري الاتفاق مع الجانب التركي [٤٨].

مما تقدم يمكن ملاحظة أن الجانب السوري وبالرغم من طول مدة المحادثات الثنائية التي كان يأمل منها توصل الأشقاء العراق وسوريا إلى بلورة موقف موحد بخصوص مياه الفرات تجاه الجانب التركي ورفضه لحقوقهم المكتسبة، إلا أن الوفد السوري المفاوض لم يكن متجاوباً مع ما قدمهُ الوفد العراقي من مقترحات في كثير من الأحيان، إذ انه كان يصر دائماً على تقسيم المياه بنسبة مئوية ويطرح أرقام نسبية لإعطاء نسبة العراق، في المقابل كان العراق يرفض إشراك سوريا في مياه نهر دجلة، وكانت النتيجة ضعف الموقف العراقي السوري مقابل الموقف التركي بعد تمسك كل بوجهة نظره ووصول المباحثات إلى طريق مسدود

حينذاك دعا رئيسي الوفدين إجراء مقابلة مع وزير الخارجية العراقي [٤٩]، الذي قدم مقترح لحل الأزمة بين الجانبين [٥٠]، إلا أن الوفدين العراقي والسوري كانوا على طرفي نقيض، وبذلك أتفق الوفدان العراقي والسوري على إنهاء المباحثات وبهذا بقي تقسيم المياه بين الدولتين دون أتفاق نهائي بعد فشل المفاوضات وتحولها إلى أزمة كادت أن تصل إلى نزاع المسلح بين الطرفين [٥١].

في أذار ١٩٧٢، وصل تحديد وإقرار حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات إلى مرحلة حاسمة، إذ سافر وفد سياسي إلى دمشق برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين، وترأس الوفد السوري محمود الأيوبي نائب رئيس الجمهورية العربية السورية، وتم عقد عدة اجتماعات مشتركة بين الوفدين من خلالها تم وضع صيغة إتفاق لقسمة مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا [٥٢]، ونصت الاتفاقية المقترحة على عدد من النقاط [٥٣].

ولكن بعد إعداد صيغة الاتفاقية المقترحة بين الطرفين، أجرى الجانب السوري تعديلاً منفرداً عليها، فاعترض العراق على ذلك، وبذلك لم تتوصل الطرفين إلى إتفاق لحسم الموضوع، وهكذا كان الجانب السوري غير راغب في التوصل إلى اتفاق لتقسيم المياه مع العراق، إذ كلما كانت المفاوضات تقترب من النهاية كانت الحكومة السورية تتهرب من توقيع الاتفاق، وقد جاء في المادة الثانية التي غيرتها سوريا ما يلي: (أن تكون الاحتياجات المائية موحدة في البلدين بالنسبة للمزوعات المتشابهة) [٥٤].

في الوقت الذي تحتاج فيه مزروعات العراق إلى كمية أكبر من المياه عما تحتاجه شبيهتها السورية، وذلك بسبب قلة الأمطار الساقطة في العراق عنها في سوريا، وارتفاع درجات الحرارة التي تساعد على زيادة التبخر [٥٥].

تجدر الإشارة إلى أن الوفد السوري حاول إثارة الوفد التركي في بعض فقرات هذا التغيير، إذ كانت المادة السادسة من مسودة الاتفاقية قبل إجراء التغيير عليها من قبل سوريا تنص على (تشكيل وفد مشترك لوضع الأسس وإجراء مباحثات مع تركيا)، أما بعد التغيير فقد أصبح النص (إتفق الطرفان على وضع أسس مقبولة بينهما الغرض تحديد موقف موحد في المفاوضات المشتركة التي يجريانها معاً مع تركيا) [٥٦].

بعد أن وصلت المفاوضات الفنية العراقية السورية في دمشق إلى هذا الوضع (أستقبل صدام حسين، محمود الأيوبي في قصر الروضة في دمشق، وبعد مغادرة الأيوبي القصر، استدعى صدام حسين لجنة قسمة المياه وأبلغهم أن الوفدين السياسيين، ارتضيا أن يحسم الموضوع بالشكل التالي (١٣) مليار سنوياً للعراق و (٤ مليار لسوريا، والفائض يقسم بنسبة ٤٢% للعراق و٥٨% لسوريا) [٥٧].

في مساء نفس اليوم التقى الوفدان العراقي والسوري في بناية وزارة الخارجية في دمشق لغرض إتمام النقاط الفنية وصياغة الاتفاقية، فطلب الوفد العراقي احتساب حصته بالمليارات (إضافة إلى الفائض) وتسليمها على الحدود السورية العراقية، لكن الوفد السوري أصر على تثبيت وارد نهر الفرات على الحدود السورية –التركية بـ (٢٨) مليار متر مكعب، وعلى احتساب حصة العراق بنسبة مئوية ثابته في حالة كون وارد النهر أكثر من الحقوق المكتسبة للبلدين (١٧) مليار، وإذا قل عن ذلك فتنقص حصة كل قطر بنسبة الحقوق المكتسبة [٥٨]

وبناءاً على ذلك طلب الوفد العراقي من الوفد السوري تبيين الدليل المادي أو العلمي أو المنطقي الذي يسند صحة الأخذ بالنسبة المئوية المذكورة إلا أن الوفد السوري تمسك بموقفه، للوفد العراقي بأنه شريك في النهر ويرغب في تحديد حقوقه المكتسبة، وبسبب هذا الموقف زار وزير الخارجية السوري عبدالحليم خدام العراق[٥٩]، والتقى بوزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبدالباقي[٦٠]، وأبدى أسفه للنتائج التي تمخضت عن لقاء دمشق، وأعلمه استعداد سوريا قبول الخبراء السوفيت كمحققين بين العراق وسوريا، وقد وافق وزير الخارجية العراقي على ذلك وتم الاتفاق على تحديد أسس لجنة التحكيم السوفيتية وهي اعتبار الحقوق المكتسبة (للعراق ١٣ مليار/م٣، و٤ مليار/م٣ سنوياً إلى سوريا) وقسمة المياه بين الجانبين (٣٠% للعراق، ٧٠% إلى سوريا)، مع التوقيع على معاهدة بين الطرفين لمدة عشر أعوام تحدد فيها المساحات الزراعية التي ستدخل حيز الإنتاج بنسبة (١,٢) لصالح العراق[٦١]. وبذلك أنتهى الاجتماع الثنائي بين العراق وسوريا في أذار ١٩٧٢، دون التوصل إلى تثبيت الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا في مياه الفرات [٦٢]، ويعود سبب فشل هذه المفاوضات إلى الخلافات السياسية بين الحكوميتين [٦٣].

وعلى الرغم من ذلك تواصل الجانب العراقي في مساعيه من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء المشكلة ففي شباط عام ١٩٧٣، عقد اجتماع ثنائي أخر بين العراق وسوريا ترأس الجانب العراقي فيه وزير الري مكرم الطالباني إلا أن الاجتماع لم يتمخض عن نتائج تذاكر أيضاً [٦٤].

وتكرر عقد الاجتماع بين الطرفين العراقي والسوري، وأكد فيه الجانب العراقي اعتماد تقرير الخبراء السوفيت أساساً للتفاوض كما عرض أيضاً أخذ المساحات المزروعة بنظر الاعتبار، ومدى التوسع فيها في المستقبل، وقد تم التوصل إلى اتفاق مثبت ومكتوب شامل لوجهات النظر العراقية والسورية والسوفيتية، وبدت المشكلة وكأنها قد انتهت بما يضمن التوقيع على الاتفاق، وأخذ النص لغرض طبعه على أوراق البروتوكولات الرسمية وحدد موعد للتوقيع

عليه بجلسة رسمية، وقد حضر فعلاً الجانب العراقي، إلا أنه فوجا بتخلف الجانب السوري وتنكره لما تم الاتفاق عليه [٦٥]، وبهذا بقيت مشكلة توزيع مياه نهر الفرات بدون حل [٦٦]

ولأهمية الموضوع وحساسيته ونتيجة لازمة المياه الكبيرة والمهددة للأمن الوطني العراقي سافر وفد عراقي في الحادي عشر من تشرين الثاني من العام نفسه إلى دمشق برئاسة عزة الدوري عضو مجلس قيادة الثورة وزير الزراعة والإصلاح الزراعية[٦٧]، في الوقت الذي ترأس الوفد السوري محمد حيدر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والزراعية، وقد أقترح الجانب السوري في هذا الاجتماع الأخذ بتقرير الخبراء السوفييت، ووافق الجانب العراقي على ذلك دون تحفظ، على الرغم من أن تلك المقترحات لا تمثل كامل الحقوق العراقية، إلا أن الجانب السوري تنصل عن الاتفاق وأبلغ الجانب العراقي بعدم موافقته على التقرير السوفيتي بحجة أن التقرير يستند على المساحات المزروعة في كل من البلدان الثلاثة تبعاً لإحصائيات البنك الدولي وأنهم لا يوافقون على هذه الإحصائيات[٦٨].

لذا طالب الوفد العراقي في الاجتماع نفسه من الوفد السوري بتجهيزه بمياه الفرات لموسم شتوي واحد فقط، وقد وافق الوفد السوري على أن تكون المياه المطلقة على الحدود العراقية في تشرين الثاني من عام ١٩٧٣، بمقدار (٤٥٠) م٣/ث، أو تصريف النهر الطبيعي ولعدة أيام، أما بقية أشهر الموسم فلا يقل التصريف عن (٥٠٠) م٣/ث، أو التصريف الطبيعي للنهر وقد أعتبر هذا الاجتماع من الاجتماعات الإيجابية بين الجانبين [٦٩].

لذا لم تفلح اللقاءات والاجتماعات الثنائية بين الشقيقين العراق وسوريا في التوصل الى بلورة موقف موحد في موضوعة استثمار المياه يمكنهم من مواجهة التعنت التركي , بل على العكس من ذلك احتدمت الازمة بين الاشقاء العراق وسوريا بعد تزامن ملئ سوريا وتركيا سدي الطبقة وكيبان في عامي ١٩٧٣, و١٩٧٤ , ونضوب نهر الفرات وانقطاع مياهه عن العراق عام ١٩٧٥ , مما تسبب في نزوح سكاني كبير إضافة الى خسائر العراق المادية الكبيرة , الامر الذي دفع العراق الى التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد سوريا[٧٠].

الخاتمة

مما تقدم يتضح ان الجانبين العراقي والسوري وبالرغم من طول مدة محادثات المياه الثنائية بينهم, والتي طالت مدة اثني عشر عاما كان يأمل من خلالها التوصل الى بلورة موقف موحد بينهم بخصوص قسمة مياه نهري دجلة والفرات , تجاه الجانب التركي الذي يرفض الاعتراف بالحقوق المكتسبة والتاريخية للعراق وسوريا التي ضمنتها المعاهدات والاعراف الدولية , الى ان الجانبين ما كانا متجاوبين بينهما في كثير من الاحيان بسبب الصراع السياسي بين قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي في البلدين , بل على العكس من ذلك تأزمت العلاقات بينهما ووصلت الى حد تهديد العراق لسوريا باستخدام السلاح في عام ١٩٧٥, بعد حجب الاخيرة لمياه نهر الفرات على العراق وتعرضه الى ازمة اقتصادية وانسانية كبيرة , الامر الذي مثل نقطة ضعف على البلدين استثمرتها تركيا لابتزازهم سياسيا واقتصاديا.

الهوامش

(١) ستفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ط١، الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٦١.

(٢) جمال مظلوم وآخرون، الصراع على المياه في المشرق الأوسط، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بيروت، ١٩٩٥، ص٦٠.

(٣) عبد الحسين القطيفي، التوارث الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية، مسودة كتاب لم ينشر، كلية القانون، (جامعة بغداد، ١٩٧٣)، ص٨٧.

(٤) للمزيد عن معاهدة لوزان الثانية ينظر : فاضل حسين , مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية , مطبعة الخرية , بعداد , ١٩٦٧, ص١١.

(٥) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي، دراسة عن سير المفاوضات، قسمة المياه الدولية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ٢٠٠٨)، ص ١٨١.

(٦) عفيف الراوي، نهر الفرات من منبعه إلى مصبه وملابسات توزيع مياهه في تركيا وسوريا والعراق، مجلة صوت المهندسين، العدد (٧١)، بغداد، ١٩٧١، ص٧٨.

(٧) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، المصدر السابق, ص ١٨١.

(٨) أنور عبد الزهرة شلش االعتابي، الموارد المائية بين تحدي السياسات وفرص الاستدامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص ١١٧ .

(٩) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي , المصدر السابق، ص١٨٣.

(١٠) أحسان توفيق جعفر محمد، استثمار الأنهار الدولية لأغراض غير الملاحة دراسة تطبيقية حول نهر الفرات، رسالة ماجستير في القانون الدولي، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (سابقاً) الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٨٨)، ص٨٣.

(١١) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، العلاقات العراقية السورية ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٣٤.

(١٢) الجمهورية العربية السورية، مشروع الفرات، مطبعة إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي، دمشق، ١٩٦٧، ص٣.

(١٣) الجمهورية العربية المتحدة : اعلنت الوحدة بين سوريا ومصر في الاول من شباط عام ١٩٥٨, بعد اتفاق رؤساء جمهوريتي سوريا ومصر الرئيسين شكري القوتلي وجمال عبد الناصر , واجراء استفتاء شعبي في الدولتين في الثانية والعشرين من شباط من العام نفسه , اذا جاءت النسبة (٩٩.٢٥%) لصالح الوحدة وان يكون جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية , وفي الخامس عشر من اذار عام ١٩٥٨ اعلن جمال عبد الناصر الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة وتشكيل اول حكومة لها , وقد سميت سوريا في هذه المرحلة (الاقليم الشمالي) , وتم انفصالها عن مصر في الثامن والعشرين من ايلول عام ١٩٦١...؛ للمزيد ينظر : عبد الهادي البكاء , الوحدة بين سوريا ومصر , مجلة الوطن العربي , العدد(٢١٦), (باريس , ١٩٨١) ؛ فؤاد العادل , قصة سوريا بين الانتخابات والانقلاب ١٩٤٢-١٩٦٢, ط١, دار الينابيع للطباعة , دمشق , ٢٠٠١, ص٩١؛ عبد الكريم زهر الدين , مذكرات عن الانفصال في سوريا , ط١, بيروت , ١٩٦٨, ص١٩.

(١٤) قحطان أحمد سليمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص٢٠١؛ علي حسين صادق، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص٦.

(١٥) المصدر نفسه , ص ٢٠٢.

(١٦) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(١٧) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص ٢٠٣.

(١٨) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢٠) الاقتراحات التي قدمها العراق في أول لقاء ثنائي بين العراق وسوريا في دمشق ما يلي:

- ضرورة تبادل المعلومات المتعلقة بمياه نهر الفرات.
- أهمية الاعتراف بحقوق المشروعات القائمة في البلدين بحيث لا تؤثر المشروعات المراد في تنفيذها على الحقوق المكتبة.

- النص على كيفية توزيع المياه الزائدة عن الحقوق المكتسبة، وفي حالة نقصان موارد الفرات عن تلك الحقوق تحديد طريقة توزيع النقص بين البلدين.
- العمل على إقامة هيئة دائمة تحدد واجباتها وصلاحياتها للإشراف على تنفيذ الاتفاقية ورسم الخطط لتمكين الطرفين من تنسيق جهودهما.
- العمل على تشكيل جبهة موحدة تجاه أية جهة أخرى قد تقف طرفاً في مباحثات استثمار مياه الفرات في المستقبل.
- ضرورة معالجة الأوضاع التي تؤول إليها حالة الفرات بعد تنفيذ مشروعات تركيا...؛ للمزيد ينظر: عز الدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة الإعلامية ٦٥، (بغداد،١٩٧٦)، الفرات في القانون الدولي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٢١) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٣.

(٢٢) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق ص ٢٠٥.

(٢٣) ناظم القدسي: ولد عام ١٩٠٦، سياسي وحقوقي حصل على الدكتوراه في الحقوق الدولية من جامعة جنيف في ١٩٢٩، انتخب رئيس مجلس نواب عدة سنوات، هو من مؤسسي حزب الشعب السوري، عين وزيرا مفوضا في مدة ١٩٤٤-١٩٤٥، ثم وزيرا للخارجية عام ١٩٤٩، وانتخب رئيس للجمهورية خلال ١٩٦١ _ ١٩٦٢ ...؛ للمزيد ينظر: ناجي عبد النبي بزي، سوريا صراع الاستقطاب دراسة وتحليل لإحداث الشرق الأوسط والتدخلات الدولية في الأحداث السورية ١٩١٧ -١٩٧٣، ط١، دار ابن العربي، دمشق، ١٩٩٦، ص١٨.

(٢٤) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢٥) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص ٢٠٣، ص ٢٠٥.

(٢٦) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٢٧) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، المصدر السابق، ص194.

(٢٨) المصدر نفسه، ص 200.

(٢٩) جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958- 1968، ج٦، ص ٣٢٩.

(٣٠) أحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣١) فرحان عبد الكريم، حصاد الثورة تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ط٢، دار البراق، لندن، ١٩٩٦، ص٢٠٦.

(٣٢) أحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٨٩.

(٣٣) ريان ذنون محمود العباسي، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ١٩٢١-١٩٧٥، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٤)، ص١٦٧.

(٣٤) عز الدين علي الخيرو، الفرات في ظل القانون الدولي، المصدر السابق، ص٥٩١.

(٣٥) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(٣٦) أحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٩٠؛ عفيف الراوي، المصدر السابق، ص١٤.

(٣٧) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٣٨) نور الدين الرفاعي (١٨٩٩- ١٩٨٠): عسكري لبناني عينه سليمان فرنيجية على رأس حكومة عسكرية في مايو ١٩٧٥ بعد اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية، كلف بثلاث وزرات هي صحة العامة، الصناعة والنفط، العدل، في حين كلف قائد الجيش إسكندر غانم بحقيبتي الدفاع، الموارد المائية والكهرباء، عارضت الحركة الوطنية اللبنانية والكتلة الوطنية اللبنانية حكومته بشدة مما دفعه للاستقالة بعد اقل من شهرين ...؛ للمزيد ينظر الى:
Https: \\ en. Wikipedia.\wiki\Nureddine_Rifai .

(٣٩) عفيف الراوي، المصدر السابق، ص١٥؛ عز الدين على الخيرو، الفرات في ظل القانون الدولي، ص٥٩٥.

(٤٠) باقر احمد علي كاشف الغطاء: ولد في مدينة النجف، وتوفي في بغداد، ودفن في النجف. حصل على البكالوريوس في الهندسة المدنية من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٤٣، وعلى ماجستير في هندسة الري من جامعة كاليفورنيا في أمريكا وعلى دكتوراه في هندسة الري والبزل من جامعة ولاية ايوتا في أمريكا في عام ١٩٥١، شغل عدة وظائف في تخصصه أخرها مدير الري العام لمدة اثني عشر عاماً، كان اديبا وشاعراً الشعر وأغلب كان شعره في فترة شبابه ودراسته في بيروت في حين اتجه قلمه لخدمة تخصصه في هندسة الري ألف فيه عدة كتب ...؛ للمزيد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥، ص٦٤.

(٤١) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ٢٠٤.

(٤٢) إحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٩١.

(٤٣) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(٤٤) إسماعيل خير الله: ولد في بغداد ١٩٢٩ تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥١، عين وزير الدولة في وزارة عبد الرحمن عارف، وفي ١٩ تموز ١٩٦٧ عين وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ثم وزيراً للخارجية وكالة الى ١٧ تموز١٩٦٨...، للمزيد ينظر: صدام يوسف عبد الجغيفي، سياسة العراق الخارجية في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٧نيسان ١٩٦٦_١٧ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية، دار الكتب الثقافية، القاهرة، ص٤٢.

(٤٥) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٤٦) عفيف الراوي، المصدر السابق، ص١٥.

(٤٧) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٤٨) قيس فاضل محمد عبد الله النعيمي، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٤٩) إحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص ٩١.

(٥٠) يلخص مقترح وزير الخارجية العراقي، أن يطرح كل وفد ثلاثة أرقام الأول يمثل وارد النهر، والثاني يمثل الاحتياجات المائية، والثالث الاحتياجات المائية قيد التنفيذ أو المستقبلية، وبعد الاتفاق على هذه الارقام يتم الاتفاق على النسبة المئوية من وارد النهر لكل بلد، وقد قدم كل بلد أرقامهُ، إلا أن الوفد السوري أعترض على ما قدمه الوفد العراقي، كما رفض الوفد العراقي ما قدمه الوفد السوري لإنه لا يلبي احتياجات البلاد الزراعية والاروائية وبذلك انتهى هذا اللقاء إلى الفشل كما انتهت اللقاءات السابقة...؛ للمزيد ينظر: علي حسين صادق، المصدر السابق، ص٢٦٠ ؛ محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٥١) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٥٢) إحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٩٥.

(٥٣) نصت الاتفاقية المقترحة على ما يلي:

اولاً: تحسب الاحتياجات الحالية للقطرين العراقي والسوري من مياه نهر الفرات بموجب المساحات المروية.

ثانياً: تشكيل لجنة فنية محايدة استشارية مهمتها مساعدة القطرين في تحديد مقننات موحدة للمزروعات المتشابهة على أسس فنية وعلمية واقتصادية.

ثالثاً: تحسم احتياجات المياه للأراضي الزراعية المبينة مساحاتها في الفقرة أعلاه كما تحسم الضائعات المائية بالتبخر في خزاني الطبقة والحبانية من الوارد المائي لنهر الفرات عند الحدود السورية التركية ثم يقسم الفائض المتبقي بين القطرين بنسبة يتفق عليها المسؤولون السياسيون.

رابعاً: في حالة نقص الوارد المائي لنهر الفرات على الحدود السورية التركية عن مجموع الاحتياجات المائية المعروفة في الفقرتين أولاً وثانياً في أعلاه تخفض حصة كل من القطرين بنسبة المساحات المعروفة في الفقرة أولاً أعلاه.

خامساً: تحول حصة العراق الإجمالية من مياه نهر الفرات المحسوبة بموجب الفقرات السابقة إلى نسبة مئوية من وارد النهر على الحدود السورية، التركية وتسلم هذه الحصة للعراق على الحدود السورية العراقية.

سادساً: يشكل وفد مشترك من القطرين الشقيقين لوضع الأسس وإجراء مباحثات موحدة متعلقة باقتسام مياه نهر الفرات مع تركيا والاتفاق معها على تحديد برامج ملء وتشغيل الخزانات القائمة على نهر الفرات ...؛ للمزيد ينظر: الجمهورية العراقية، وزارة الري (مديرية الري العامة)، محضر الجلسة الثالثة لمحادثات نهر الفرات (دمشق، ٢٤ شباط، ١٩٧٢)؛ المصدر نفسه: محضر الجلسة الرابعة لمحادثات نهر الفرات (دمشق، ٤ شباط، ١٩٧٢) من أرشيف د. محمد الحاج حمود.

(٥٤) احسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٩٧؛ عزالدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي، المصدر السابق، ص٢٤٥.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٥٥) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص٢٤٥.

(٥٦) المصدر نفسه ، ص٢٧٦.

(٥٧) إحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٥٩) عبد الحليم خدام (١٩٣٢ _ ٢٠٢٠): سياسي ودبلوماسي سوري ولد في مدينة بانياس تخرج من كلية الحقوق في دمشق دخل إلى المعترك السياسي في سن مبكر حيث انضم إلى حزب البعث السوري في سن السابعة عشر، شغل خدام مناصب عدة منها نائب الرئيس ووزير الخارجية، عضو قيادة حزب البعث، محافظ قنيطرة، محافظ حماه، تولى لمدة زمنية طويلة ملف العلاقات السورية اللبنانية ...؛ للمزيد ينظر: https: \\news.bbc.co.uk\2\hi\ middle _ east \ 4572362_stm

(٦٠) مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي (١٩٤١ _ ١٩٨٠) : ولد في قضاء حديثة في الأنبار ،أكمل الابتدائية في حديثه و المتوسطة في عانه ١٩٥٢ و الإعدادية في الرمادي ، ثم دخل معهد المدرسين العالي(١٩٦١-١٩٦٥) ، تخرج فيه بدبلوم رياضيات ، عمل مدرسا في ثانوية الفلوجة ١٩٦٥ ، انضم إلى حزب البعث في

١٩٥٤ ، صار في(١٩٦٤ _١٩٦٥) عضواً في القيادة القطرية وعضو مجلس قيادة الثورة ١٩٦٩، ووزيرا للعمل وشؤون الاجتماعية ١٩٧٠ ، ثم أصبح وزيراً للخارجية في المدة (١٩٧١ – ١٩٧٤)، ثم سفيرا في الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٧٤، وسفيرا في اسبانيا ١٩٧٩، ثم أحيل إلى التقاعد في ٧ آب ١٩٧٩، اصبح الشخص الثالث بعد البكر وصدام للمدة (١٩٦٨_١٩٧٤)، اعتقل في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٧٩ ، وحكم بالسجن خمسة عشر سنة وجرى تسميمهُ بالسجن في الأول من حزيران ١٩٨٠ ...؛ للمزيد ينظر : شامل عبد القادر ، الفخ الرئاسي للرفاق، ط١، مكتبة المجلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٩، ص ٥٨ –٨١ .

(٦١) مايا الدباس، المصدر السابق، ص٢٧٠؛ عزالدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٦٢) علي حسين صادق، المصدر السابق، ص٢٧٨.

(٦٣) مايا الدباس، المصدر السابق، ص٢٧١.

(٦٤) أحسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦٥) عز الدين علي الخيرو، الفرات والقانون الدولي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٦٦) احسان توفيق جعفر محمد، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦٧) عزت إبراهيم الدوري (١٩٤٢ –٢٠٢٠): قيادي في حزب البعث، ولد في ناحية الدور في محافظة صلاح الدين، اعتقل عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٢، أودع السجن بعد انقلاب عبد السلام عارف، شارك في انقلاب البعث عام ١٩٦٨، وأصبح عضواً في مجلس قيادة الثورة عام ١٩٦٩، وبعد انقلاب صدام حسين على احمد حسن البكر، أصبح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة...؛ للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط ٢، العارف للمطبوعات بيروت ٢٠١٣، ص ٢٩٧.

(٦٨) عفيف الراوي، شحة مياه نهر الفرات، ندوة نقابة الزراعيين الفنيين، منشورات النقابة، (بغداد ١٩ نيسان ١٩٧٥)، ص٢٢.

(٦٩) مايا الدباس، المصدر السابق، ص٢٧٠.

(٧٠) جريدة الثورة , عدد خاص , (بغداد ٢ حزيران ١٩٧٥) .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies